مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٦١٧**

الخميس ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسوريفا
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد ترويولس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

1927726 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/729، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالروسية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بسفيرة الولايات المتحدة وأؤكد كامل دعمنا لها في عملها.

ترحب فرنسا بالتصويت بالإجماع على القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩)، الذي يأذن بتخفيف حظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم البناءة خلال المفاوضات. وأود أن أذكر نقطتين بشأن القرار.

إن مجلس الأمن يفي بالالتزامات التي تعهد بها بموجب القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، الذي اتُخذ في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8455)، ويستجيب دعوة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة. وعلى أساس التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، قرر مجلس الأمن الشروع في مسار نحو تخفيف حظر توريد الأسلحة. وهذا القرار تعبير عن التوازن في مواقف أعضاء المجلس.

وبالحد بقدر كبير من إجراءات الاستثناء المتعلقة بالأسلحة، فإن المجلس يستجيب بحزم للنداء الذي وجهه سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى مرة أخرى قبل بضعة أيام فحسب. وسيمكن القرار الذي اتخذناه للتو تيسير إعادة تجهيز قوات الدفاع والأمن في أفريقيا الوسطى بما يمكّنها من الإسهام في الحفاظ على أمن البلد وأمن جميع مواطني أفريقيا الوسطى.

ثانيا، أود أن أشدد على أن اتخاذ القرار ٢٤٤٨ (٢٠١٩) يشجع أيضا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة الزخم الذي تحقق على مدى الأشهر القليلة الماضية، ومواصلة التقدم المحرز في تنفيذ المعايير الخمسة التي حددها المجلس. ويتضمن القرار عددا من العناصر التي تمكن مجلس الأمن من مواصلة رصد تنفيذ تخفيف الحظر المفروض على الأسلحة.

وأود قبل أن أختتم بياني أن أشدد على أن إعادة السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى يعتمد أيضا على مكافحة الاتجار بالأسلحة والذخائر عبر الحدود لأنه لا يزال يشجع الجماعات المسلحة. وندعو في ذلك الصدد بلدان المنطقة إلى العمل سويا مع جمهورية أفريقيا الوسطى لمكافحة مثل هذا الاتجار.

وختاما، أود الإشارة إلى أنه في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، فلم يكن القصد من الجزاءات أن تكون غاية في حد ذاتها بل بوصفها وسيلة للإسهام في بلوغ هدفنا المشترك، ألا وهو تحقيق الاستقرار واستعادة السلام الدائم في ذلك البلد.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشاطر الآخرين الترحيب بالسيدة كيلي كرافت، زميلتنا ممثلة الولايات المتحدة، وأؤكد لها دعم وفد بلدي الكامل في ضمان نجاح ولايتها.

إنني أتكلم بالنيابة عن البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، وهي غينيا الاستوائية وجنوب أفريقيا وكوت ديفوار.

يرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة باتخاذ القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) الذي يخفف من حظر توريد الأسلحة المفروض على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ونثني على القائم بالصياغة على كفالة وفاء أعضاء مجلس الأمن بتعهدهم إزاء حكومة أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بتخفيف الحظر المفروض على الأسلحة بناء على التقدم المحرز.

ومما لا شك فيه أن تخفيف ذلك الحظر على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى سيكون دافعا قويا لبذل الجهود المتعددة الأبعاد للتعجيل بإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وسيمكن هذا التطور الإيجابي حكومة البلد من أداء مسؤوليتها بصورة فعالة عن حماية شعبها والدفاع عن سلامتها الإقليمية التي تأثرت لفترة طويلة بسلسلة الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة.

(تكلم بالإنكليزية)

ويدل اتخاذ مجلس الأمن هذا القرار على الالتزام المستمر لحكومة أفريقيا الوسطى في تنفيذ نظام الجزاءات على الرغم من التحديات التي تواجهها في تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا تم التقيد التام بالجزاءات فهي أداة فعالة يمكننا دعم العمل الذي تؤديه السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما في تنفيذ الاتفاق السياسي الموقّع بين الحكومة والجماعات المسلحة في ٦ شباط/فبراير.

وانضمت وفودنا الثلاثة إلى توافق الآراء على تجديد ولاية الجزاءات لعلمها بأن الجزاءات لا يزال لها دور تؤديه في دعم العملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمر اتفاق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بأوقات عصيبة تواصل فيها الحكومة الاستعداد للعملية الانتخابية ٢٠٢٠-٢٠٢١.

(تكلم بالفرنسية)

ولذلك يدعو أعضاء المجلس الأفارقة الثلاثة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن جميع الشركاء الإقليميين إلى المثابرة في الجهود الرامية إلى التغلب على الأزمة الحالية. ونؤكد لهما دعمنا الكامل لاستعادة السلام والاستقرار الدائمين في ذلك البلد الشقيق تمشيا مع تطلعات القارة ومبادرة الاتحاد الأفريقي: إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. وندعو المجلس إلى مواصلة دعم الحكومة وجميع المبادرات الرامية إلى إقناع سائر الأطراف بأن الاتفاق السياسي هو أفضل سبيل للمضي قدما نحو العودة إلى الحياة الطبيعية في البلد.

وأخيرا، تدعو جنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار إلى أن تعمل السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى ودول المنطقة والأمم المتحدة على أساس من التآزر وبدعم من فريق الخبراء وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، من أجل كفالة التنفيذ الفعال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لتوطيد السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود قبل كل شيء، أن أبدأ بالترحيب بزميلتنا السيدة كيلي كرافت هنا في القاعة.

وفي الوقت الراهن، يسير الوضع العام في جمهورية أفريقيا الوسطى في اتجاه إيجابي. وتلتزم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأحرز تقدم إيجابي في تنفيذ معايير تقييم الحظر المفروض على الأسلحة.

وسيساعد القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) الذي اُتخذ للتو في تعزيز السلام والأمن وبناء القدرات في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن المساعدة في توطيد السلام والاستقرار في البلد. ولذلك السبب صوتت الصين مؤيدة له.

وينص القرار على أن يجري مجلس الأمن استعراضا لمدى ملاءمة تدابير الجزاءات الحالية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وينبغي في ذلك الصدد، أن يستمع المجلس إلى آراء جمهورية أفريقيا الوسطى ويحترم التطلعات التي أعربت عنها الحكومة.

ولا يزال موقف الصين إزاء مسألة الجزاءات متسقا. واستنادا إلى الوضع الميداني الملموس، تؤيد الصين رغبة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في الرفع المبكر للجزاءات وحظر توريد الأسلحة المفروض على ذلك البلد.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أعرب عن مدى سروري بحضوري هنا اليوم مع جميع أعضاء مجلس الأمن في القاعة اليوم، والاضطلاع بمهامي في بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. وأشكر زملائي في المجلس على ترحيبهم الحار.

ترحب الولايات المتحدة باتخاذ القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) بالإجماع اليوم، الذي يخفف حظر توريد الأسلحة المفروض على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وتلتزم بإعادة النظر في نظام الجزاءات خلال أربعة أشهر. ويدرك بلدي أن الجماعات المسلحة لا تزال تنتهك حظر توريد الأسلحة في إفلات من العقاب. ونحث المنطقة على إنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة لأنه يقوض الأمن القومي لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ونسلّم بأن الحكومة قد أحرزت تقدما في ذلك وسنواصل تقديم الدعم الثنائي لأجل مساعدة السلطات على تحقيق معايير الأمم المتحدة.

ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس الآخرين، وجمهورية أفريقيا الوسطى وحكومتها، فضلا عن الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٦ شباط/فبراير، وكذا المضي في بسط سيطرة الدولة على كامل أراضي البلد. ولن يؤدي التدفق غير المسؤول للأسلحة في بلد يعاني من الفقر المدقع والانقسام إلا إلى زيادة الانتكاس إلى سفك الدماء والعنف على نطاق واسع. وذلك ما لا يرغب فيه أحد.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشاطر الجميع الترحيب بالسفيرة كرافت.

ونرحب أيضا باتخاذ القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) الذي يسّط عملية تتمكن بواسطتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من حيازة الأسلحة والمعدات. وهذه رسالة دعم واضحة لحكومة ذلك البلد وللتقدم المحرز في مجالات إدارة الأسلحة وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومن الأهمية بمكان أن يستمر العمل للتأكد من أن الأسلحة المخصصة لقوات الأمن لا تقع في أيدي الجماعات المسلحة. ويلزم إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك العمل صوب تحقيق النقاط المرجعية الخمس التي أقرها المجلس في كانون الثاني/يناير. سيستغرق إحراز هذا التقدم بعض الوقت وخلال ذلك الوقت يلزم أن تواصل قوات جمهورية أفريقيا الوسطى القيام بواجباتها. ولذلك، فإنني أحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على الاستفادة، عند الاقتضاء، من عملية الإعفاءات المنصوص عليها في الحظر المفروض على الأسلحة بغية كفالة أن قواتها مزودة بالأسلحة والمواد التي تحتاج إليها.

وتؤيد المملكة المتحدة حظر توريد الأسلحة كوسيلة للمساعدة على الحد من إمداد الجماعات المسلحة بالأسلحة.

بيد أنه من الواضح أن الجماعات المسلحة استمرت في الحصول على الأسلحة عبر حدود جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي تهدد بها حياة المدنيين وتنتهك أحكام اتفاق السلام. ولذلك، فإننا ندعو دول المنطقة، بما في ذلك من خلال اللجان المختلطة الخاصة بكل منها، إلى الإنفاذ الكامل للحظر المفروض على الأسلحة والحد من تدفق الأسلحة والذخائر إلى الجماعات المسلحة.

وعلى نطاق أوسع، فإن نظام جزاءات الأمم المتحدة مصمم لتعزيز الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى والمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام. ونؤيد استخدام الجزاءات، حسب الاقتضاء، للتصدي لانتهاكات اتفاق السلام ونرحب بالجهود التي يبذلها فريق الخبراء لإعداد بيانات حالة جديدة. ونشجع جميع الدول على الإنفاذ الكامل لجميع جوانب نظام الجزاءات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب التعامل مع انتهاكات اتفاق السلام، التي تعرض حياة المدنيين للخطر، مثل الهجمات في أيار/مايو، في إطار الولاية الأساسية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لحماية المدنيين. وينبغي السماح لبعثة الأمم المتحدة بالاستجابة على النحو المناسب، بما في ذلك بالقوة، إن لزم الأمر.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم المملكة المتحدة الكامل لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها المستمرة في ظل ظروف صعبة.

السيد بيكستين دو بوتسوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أنا أيضا أن أرحب بزميلتنا من الولايات المتحدة.

وترحب بلجيكا باعتماد القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) اليوم، والذي يحيط مجلس الأمن من خلاله علما بالتقدم الذي أحرزته جمهورية أفريقيا الوسطى في إصلاح قطاع الأمن. وتستفيد سلطاتها الآن من تخفيف حظر توريد الأسلحة المفروض على البلد. وهو يبين ثقتنا في جمهورية أفريقيا الوسطى ودعمنا للجهود الرامية إلى استعادة سلطة الدولة.

إن التوقيع على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في ٦ شباط/فبراير، شكل نقطة بداية جديدة. ونؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة. كما ندعو الأطراف الأخرى الموقعة إلى احترام التزاماتها. واندلاع أعمال العنف الأخيرة في بيراو، على سبيل المثال، غير مقبول. وفي هذا السياق، يظل نظام الجزاءات ذا الصلة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم بلجيكا لحكومة الرئيس تواديرا، والممثل الخاص مانكيور ندياي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): وأنا أيضا أود أن أبدأ بالترحيب الحار بالسفيرة كيلي كرافت، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة.

صوتت بيرو تأييدا للقرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) لأنا يجسد التزام مجلس الأمن الراسخ تجاه الجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لإعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق السلام والمصالحة الوطنية. وفي الوقت نفسه، يمكن أيضا لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، مع اتخاذ القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩)، أن تواصل الاستفادة من الإعفاءات من حظر توريد الأسلحة وتلقى الدعم من شركائها لتعزيز قدرة قوات الدفاع والأمن الوطنية التابعة لها.

لا تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى هشة. ويجب على المجلس أن يبقى متحدا من أجل العمل مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي لكفالة بناء السلام والاستقرار الدائم في البلد. وستواصل بيرو، التي لها وحدة قوات كبيرة ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، العمل بنشاط دعما لذلك الهدف.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): شأني شأن الآخرين، أود أيضا أن أرحب بزميلتنا الجديدة، السفيرة كيلي

كرافت، في مجلس الأمن. كما أود أن أشكر السفير جوناثان كوهين على الصداقة والتعاون الممتاز مع وفدنا.

وترحب إندونيسيا باتخاذ القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) بالإجماع. ونشكر القائم على الصياغة وأعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة.

لقد استمعنا إلى النداء الموجه من الأمين العام بشأن التقدم المحرز في جمهورية أفريقيا الوسطى والحاجة إلى تخفيف حظر توريد السلاح المفروض على البلد. نحن نتابع التقدم الذي أحرزه البلد منذ التوقيع في بانغي في ٦ شباط/فبراير، على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بالجهود التي بذلتها الحكومة للوفاء بالنقاط المرجعية التي أقرها المجلس في هذه المدة القصيرة.

إن اتخاذ القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) تتويج لهذا التقدم. كما أشدد على أن الجزاءات ليست غاية بل وسيلة لتحقيق أهدافنا الجماعية. ويبين القرار أيضا أن الجزاءات ليست مفروضة إلى الأبد وينبغي استخدامها وفقا للوضع الحقيقي في الميدان. وتؤيد إندونيسيا الجهود التي بذلتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وتدعو العضوية الأوسع للأمم المتحدة إلى مواصلة دعم جمهورية أفريقيا الوسطى. ينبغي أن تكون وحدة المجلس في اتخاذ القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) بمثابة تشجيع للمجتمع الدولي لتقديم كل أشكال الدعم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد ليفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب الحار بالسفيرة كرافت متمنيا لها كل النجاح في منصبها الجديد. ويمكنها التعويل على دعمنا. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر ما قاله زميلي من إندونيسيا وأن أتوجه بالشكر إلى السفير كوهين وفريقه على التعاون الممتاز الذي شهدناه في الأشهر الأخيرة.

وترحب إندونيسيا باتخاذ القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) بالإجماع. لقد صوتنا مؤيدين للقرار للإعراب عن تقديرنا للإنجازات التي حققتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى حتى الآن في الوفاء بالمعايير الأمنية اللازمة، وقبل كل شيء، في كفالة سلامة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويحدونا الأمل في أن يكون تخفيف نظام الجزاءات حافزا كبيرا لبذل المزيد من الجهود لكفالة تنفيذ المعايير التي حددها مجلس الأمن في نيسان/أبريل من هذا العام. إن خريطة الطريق تلك ضرورية لكي تتولى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى المسؤولية الكاملة عن أمن البلد في المستقبل.

وأود أن أؤكد مجددا على أن الجزاءات ليست عقوبة بل أداة من أدوات السياسة العامة تهدف إلى الحد من التدفق غير المشروع للأسلحة إلى البلد وتأمين سلامة الشعب في الأجل الطويل. ويجدر التأكيد على أن النظام الحالي يتيح بالفعل تسليم خاضع للرقابة للأسلحة إلى قوات الأمن الوطني. بيد أن كفالة توخي العناية والشفافية بصورة حقيقية في مجال إدارة الأسلحة أمر أساسي، ولا سيما فيما يتعلق بالامتثال للقانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان. ويتوقع مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى رسالة واضحة من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تنفيذ استراتيجيتها الأمنية. إن استعادة قوات الأمن الوطني بدعم من المجتمع الدولي يعطي منظورا واعدا. إن التعديلات المتفق عليها تضع مسؤولية أكبر على عاتق سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى.

وما إذا كان مجلس الأمن سيظل يجري حوارا بناء وأمينا ومنفتحا مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تطور نظام للجزاءات في المستقبل، أم لا، مسألة تكتسي أهمية قصوى. ويمكن لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى أن يعول على دعم بولندا في تلك العملية.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالسفيرة كيلي كرافت، الممثلة الدائمة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية. كما أود أن

أشكر السفير جوناثان كوهين على التعاون الممتاز خلال الشهر الماضي على وجه الخصوص.

ونرحب باتخاذ القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) بالإجماع. إنه يوجه رسالة واضحة وحاسمة بالوحدة والدعم والالتزام تجاه جمهورية أفريقيا الوسطى، حكومة وشعبا. نشيد بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على العمل الدؤوب والالتزام والنتائج التي تحققت خلال الأشهر الأخيرة. إن الاتفاق السياسي من أجل السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والجهود الجارية لتنفيذه، وكذلك العملية السياسية الشاملة، هي مؤشرات إيجابية. وننوه أيضا بالعمل الذي قامت به جمهورية أفريقيا الوسطى والتقدم المحرز بشأن المعايير، وخاصةً بالنظر إلى الوقت القصير نسبيا منذ نيسان/أبريل، ونود التأكيد على أننا نرى هذا العمل جزءا من عملية متواصلة. ولذلك نحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بقوة على مواصلة جهودها لإحراز مزيد من التقدم في عملية السلام، وكذلك فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإدارة الأسلحة والذخيرة.

نعتقد أن مجلس الأمن عليه التزام بالحفاظ على دعمه لجمهورية أفريقيا الوسطى والتزامه بها. ولذلك من الأهمية بمكان أن تستمر متابعة التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى عن كثب والاستعداد للقيام في أي وقت باستعراض التدابير الواردة في القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩)، لا سيما في ضوء الحالة الأمنية في البلاد.

وأخيرا، نعتقد أن نظام الجزاءات، وخاصة العقوبات ضد المخربين والمسؤولين عن العنف الجنسي في الصراع، ستظل أداة مهمة في مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للاتحاد الروسي.

لقد صوت الوفد الروسي مؤيدا للقرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩)، الذي اعتمد التغييرات التي اقترحتها فرنسا على نظام جزاءات مجلس الأمن الساري على جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد عملنا باستمرار من أجل تخفيف الحظر الدولي على الأسلحة المفروض على بانغي وما زلنا نصر على ضرورة هذا التخفيف بالنظر إلى التطورات في الوضع العسكري والسياسي على أرض الواقع. ويسرنا أنه تم الإنصات إلى حججنا وأخذها بعين الاعتبار كما ينبغي في صياغة النص الفرنسي.

وفي الوقت نفسه، نحث الجميع على أن يتذكروا أن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تتوقع أن يذهب مجلس الأمن إلى أبعد من ذلك وأن يدخل تعديلات أكبر على حظر الأسلحة. نحن نرى أنه توجد جميع الأسباب التي تستدعي القيام بذلك. وعليه فنحن نعتزم العودة إلى مسألة تخفيف الحظر المفروض على الأسلحة خلال المناقشة التي ستُجرى في كانون الثاني/يناير بشأن مشروع القرار التالي بشأن الجزاءات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أنه بحلول ذلك الوقت تكون آراء أعضاء المجلس الآخرين قد تطورت لصالح اتخاذ قرارات أكثر موضوعية وعملية في هذا الصدد. وسوف يجسد ذلك بشكل كامل المصالح المتمثلة في تعزيز الهياكل الأمنية الحكومية وتوسيع مؤسسات الدولة وحماية الأمن والقانون والنظام في جميع أنحاء البلد. علاوة على ذلك، سيسهم ذلك أيضا في تعزيز التنفيذ الناجح لاتفاق الخرطوم السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ ٦ شباط/فبراير، والذي نرى أنه يخدم مصالح جميع أعضاء مجلس الأمن.

وسنواصل دعم سلطات أفريقيا الوسطى في إصلاح قطاع الأمن الوطني، بما في ذلك دعمها في مجال تعزيز الفعالية القتالية للقوات المسلحة وقدراتها. ونقدم إلى بانغي، وبناءً على طلب الحكومة، المساعدة العسكرية والتقنية بلا مقابل. وقد تم بالفعل تسليم شحنتين من الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة. وتم إرسال مدربين روس للمساعدة في تدريب جنود أفريقيا الوسطى. واتُخذ عدد من التدابير بهدف تحسين الوضع الإنساني

والاجتماعي وتهيئة ظروف إيجابية لتحسين الحوار بين الجماعات العقائدية والطوائف العرقية.

نحن عازمون على مواصلة تقديم الدعم الشامل لجمهورية أفريقيا الوسطى واتخاذ خطوات نشطة لتحقيق السلام الدائم في البلاد. ونحن على استعداد للدخول في حوار يحترم كل الأطراف مع جميع أصحاب المصلحة الذين يسعون إلى إعادة الأمور إلى طبيعتها. ونحن نعتقد، نظراً للظروف السائدة في أوضاع جمهورية أفريقيا الوسطى، أن التعاون البناء من جميع الأطراف الدولية الفاعلة هو أمر هام وضروري للغاية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة كبونجو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): يرحب وفد بلادي باتخاذ القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) بالإجماع، والذي يجدد نظام الجزاءات المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما حظر الأسلحة. هذا القرار يتماشى مع خارطة الطريق الواردة في القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، وهو دليل آخر على الاهتمام الكبير الذي يوليه مجلس الأمن للحالة في بلدي.

أكرر جزيل شكري وخالص امتناني لجميع أعضاء مجلس الأمن على الدعم الذي قدموه بهدف التوصل إلى توافق في الآراء خلال المشاورات. وقد تم تعديل البنود التي تحكم حظر الأسلحة بشكل إيجابي، مما خفف من الإجراءات في ضوء الوضع القائم على الأرض. في الواقع، لا تزال الجماعات المسلحة موجودة في جزء كبير من الإقليم وتواصل تلقي الإمدادات من خلال تدفقات غير مشروعة للأسلحة والذخيرة، والتي تأتي معظمها من بلدان مجاورة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان لجميع الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة دون الإقليمية، أن تنضم إلى الجهود المبذولة من أجل الاحترام الكامل لنظام الجزاءات بغية ضمان تنفيذه الفعال دعما للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

نحن ندرك أن إجراءات الإعفاء والإخطار تظل أدوات فعالة للسماح بتدريب قوات الأمن والدفاع وتجهيزها وتسليحها. كما أنها توفر الدعم لسلطات أفريقيا الوسطى في عملية إصلاح قطاع الأمن وتنفيذ استراتيجيتها لبسط سلطة الدولة. ونحن ندرك أيضا أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها أداة لتعزيز الاستقرار واستعادة السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن القرار الذي اتُخذ للتو يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو الرفع الجزئي، ولماذا ليس حتى الرفع الكلي؟ – لحظر الأسلحة. ويعرب بلدي عن هذا الأمل لأن توازن القوى على الأرض يضع دولة أفريقيا الوسطى في وضع مجحف من حيث توفير الأسلحة والذخيرة والموارد اللوجستية التي تصل إلى الجماعات المسلحة على نطاق واسع.

أنضم إلى أعضاء مجلس الأمن في الترحيب بسفيرة الولايات المتحدة الجديدة لدى الأمم المتحدة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.